

أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار علي القوائم المالية – دراسة ميدانية على عينة من المصارف
العاملة بمدينة الأبيض – السودان

Impact of accounting of prices changes in financial statements: A field study on sample of banks working in Elobeid City -Sudan

الصادق محمد ادم علي

Elsadig Mohammed Adam Ali

كلية الإقتصاد والدراسات التجارية –جامعة كردفان-السودان، elsadigshubka@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/01/01؛ تاريخ القبول: 2024/01/20؛ تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص:

هدفت الدراسة الي معرفة أثر تغيرات المستوى العام للأسعار على عناصر قائمة الدخل وعناصر قائمة المركز المالي من خلال الدراسة الميدانية لعينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض. وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس هل تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بالمصارف؟. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي وتم اختيار عينة قصدية مكونة من 60 مفردة تمثل 50% من حجم مجتمع الدراسة والذي يتمثل في العاملين بالمصارف بمدينة الأبيض. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية واختبار (ت) للعينة الواحدة لإختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها تؤثر تغيرات الأسعار على بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح بقائمة الدخل بالمصارف، وتؤثر تغيرات الأسعار على قيمة الأصول والخصوم بقائمة المركز المالي بالمصارف. أوصت الدراسة بمعالجة أثر تغيرات الأسعار بالقوائم المالية بالمصارف وتبني معايير محاسبة التضخم في معالجة أثر تغيرات الأسعار على القوائم المالية بالمصارف.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of general prices changes in the elements of income statement and statement of financial position through sample of Sudanese banks branches in

المؤلف المرسل: الصادق محمد ادم علي، البريد الإلكتروني: elsadigshubka@yahoo.com

Elobied city.the problem of the study represented in the main question that are prices changes have impact on the elements of income statement and statement of financial position?. The study followed the historical, deductive, inductive and descriptive analytical approaches. Purposive sample of 60 individuals was selected from employees of banks in Elobied city, representing 50% of the study population size. The data were analyzed by using the Statistical packages of the Social Sciences Program (SPSS),and the one sample T-test used to test study hypotheses. The reached several results include the prices changes impacted on the items revenues, expenses and profits in the income statement of the banks, and the prices changes impacted the assets and liabilities values in the banks statement of financial position. The study recommended adopting inflation accounting standards to compromise prices changes impact on the financial statements of the banks.

Keywords: Accounting ; Prices changes ; Financial statements Banks.

تمهيد:

تعتبر المحاسبة كفرع من العلوم الإجتماعية نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة،ولذلك تتأثر مخرجات هذا النظام تبعاً لذلك، وبما أن القوائم المالية تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي وهدف من أهداف المحاسبة تتأثر عناصر ومحتويات هذه القوائم بما أثر على المحاسبة ويعتبر التضخم أو الارتفاع المستمر للأسعار من العوامل المؤثرة على بيانات القوائم المالية،ولكي تتمكن المحاسبة من القيام بتحقيق أهدافها يترتب عليها القدرة على مجابهة تحديات العوامل المؤثرة عليها كالتضخم وما يتبعه من تغيرات الأسعار التي تلقي بآثرها علي عناصر ومحتويات القوائم المالية للمنشآت بمختلف أنواعها من حيث الملكية ,طبيعة النشاط أو الهدف منها.لهذا ظهر فرع من فروع المحاسبة يسمى بمحاسبة التضخم أو المحاسبة عن تغيرات الأسعار كإستجابة

لمعالجة المشكلات الناتجة عن أثار التضخم ولهذا جاءت هذه حول أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار علي القوائم المالية في المصارف .

مشكلة الدراسة: تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: هل تؤثر تغيرات الأسعار علي عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بالمصارف؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتأني أهمية الدراسة العلمية من خلال الإهتمام بالمفاهيم العلمية المرتبطة بمفاهيم المحاسبة عن تغيرات الأسعار والقوائم المالية في المصارف.

الأهمية العملية للدراسة: تتمثل في أهمية الممارسة العملية لتطبيق المحاسبة عن تغيرات الأسعار علي القوائم المالية للمصارف السودانية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

1. التعرف بمفاهيم كل من المحاسبة عن تغيرات الأسعار والقوائم المالية .
2. التعرف علي أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار علي قائمة الدخل في المصارف العاملة بمدينة الأبيض بالسودان .
3. التعرف علي أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار علي قائمة المركز المالي في المصارف العاملة بمدينة الأبيض بالسودان .

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: تؤثر تغيرات الأسعار علي عناصر قائمة الدخل بالمصارف.
الفرضية الثانية: تؤثر تغيرات الأسعار علي عناصر قائمة المركز المالي بالمصارف.
منهجية الدراسة: شملت المناهج المستخدمة في الدراسة الأتي:

1. المنهج التاريخي: حيث تم إستخدامه في عملية إستعراض وتحليل لبعض الدراسات العلمية السابقة.
2. المنهج الأستنباطي: يستخدم لتحديد طبيعة المشكلة.
3. المنهج الأستقرائي: يستخدم لإختبار فرضيات الدراسة.

4. المنهج التحليلي الوصفي: يستخدم في تحليل بيانات الدراسة الميدانية على المصارف عينة الدراسة.

مصادر جمع المعلومات .:

1. مصادر اولية: الملاحظة والإستبانة .
2. مصادر ثانوية: الكتب والمراجع والمجلات العلمية المحكمة والرسائل العلمية .

حدود الدراسة :

حدود زمانية: العام الجامعي 2021-2022م

حدود مكانية: دراسة ميدانية على بعض المصارف السودانية العاملة بمدينه الأييض .

حدود موضوعية: دراسة أثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

تنظيم الدراسة :

يتكون هيكل الدراسة من :

- 1-المقدمه أو التمهيد وتشمل المشكلة والأهمية والأهداف والفرضيات والمنهجية والمصادر والحدود الزمانية والمكانية الموضوعية وتنظيم الدراسة .
 - 2-الدراسات السابقة
 - 3-:الإطار المفاهيمي
 - 4-الدراسة الميدانية
 - 5-الخاتمه: وتشمل النتائج والتوصيات
- #### الدراسات السابقة

توجد كثير من الدراسات التي اهتمت بمشكلات المحاسبة عن التضخم أو المحاسبة عن تغيرات الأسعار من حيث طرق القياس المحاسبي وطرق معالجة أثر هذه التغيرات على محتوى معلومات القوائم المالية التي تعد على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. ويستعرض الباحث عدداً من تلك الدراسات والتي تم ترتيبها تاريخياً على النحو التالي :

دراسة (Sulucay1992) قدمت ملخصاً لطبيعة وطرق محاسبة التضخم وتطبيقاتها ك معايير محاسبية من خلال مقارنة معايير محاسبة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانية وكندا كما أختبرت الدراسة أهمية الإفصاح عن محاسبة التضخم حسب متطلبات معيار المحاسبة الأمريكي 33 وأفادت الدراسة الإستكشافية الى التحسن في قيمة معلومات الإفصاح عن التضخم وأوصت بدراسات

إضافية لمعالجة بعض القصور في محاسبة التضخم. تناولت (دراسة الرفاتي 2008) التضخم بإعتبار أنه ظاهرة تمثل تحد للمحاسبة في الإقتصاد الفلسطيني بالتركيز على قطاع غزة، وبينت الدراسة أن الجانب المحاسبي يتأثر بالتضخم لانه يعمل على عكس نتائج الأعمال للسياسة الإقتصادية والمالية من خلال ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة، كما أوصت بضرورة تضمين القوائم المالية بالمعلومات المرتبطة بمعالجة أثر التضخم. مما يجدر ذكره قامت دراسة (Vincent, Muhaheranwa and Mukakibibi) (2015) على عدد من الأسئلة التي تتفق المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية والأساليب المستخدمة في محاسبة التضخم وتوصلت الدراسة الى أن الأساليب الحالية لمحاسبة التضخم لا تصلح في ظل النظام المحاسبي الحالي ولذلك ترى أن محاسبة التضخم تكون ذات جدوى في ظل نظام محاسبي جديد لا يقوم على أساس التكلفة التاريخية. كما استهدفت دراسة طالب (2016) بيان أثر التغيرات العامة في الأسعار في درجة كل من الملاءمة والموثوقية في معلومات القوائم المالية المنشورة والمعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً وبالتركيز على مبدأ التكلفة التاريخية والبحث عن الأسس والأساليب لمعالجة هذا الأثر، وخلصت الدراسة التطبيقية لعدم صلاحية مبدأ التكلفة التاريخية كأساس وحيد في إعداد القوائم المالية، وأوصت بضرورة الإفصاح الكامل عن أثر التضخم من خلال قوائم إضافية غير القوائم المالية الأساسية. تناولت دراسة (Odunayo, Mzwandile, Brian, 2020) تأثيرات محاسبة التضخم على القرارات التنظيمية والأداء المالي في محلات التجزئة في جنوب أفريقيا حيث بينت الدراسة الميدانية كيف تؤثر محاسبة التضخم بشكل كبير على القرارات التنظيمية والأداء المالي لعينة الدراسة ورأت الدراسة على محلات التجزئة مراعاة تغيرات الأسعار وتطبيق أساليب محاسبة التضخم بهدف الوصول الى نتائج تساعد في اتخاذ القرارات. كما إهتمت دراسة هلال (2022) بمدى حاجة بيئة المحاسبة المصرية الى المعيار المحاسبي الدولي عن محاسبة التضخم في ظل الحاجة الى معلومات ملائمة تتضمنها القوائم المالية واختبر الدراسة أثر نموذج كل من التكلفة التاريخية والتكلفة المعدلة علي القوائم المالية لعينة من الشركات المدرجة في السوق المالي المصري وتوصلت الدراسة الى أن معلومات القوائم المالية فيما يرتبط بالملائمة كانت أعلى في المعلومات المرتكزة على نموذج التكلفة المعدلة مقارنة بنموذج التكلفة التاريخية.هدفت دراسة (أحمد وحميدي 2022) الى التعريف بالتضخم وأسبابه وأثاره على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من خلال دراسة ميدانية على بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها وجامعة فزان والمحاسبين القانونيين لمنطقة مزرق في ليبيا، وخلصت الدراسة الى أن التضخم الفعلي يؤثر على بيانات القوائم المالية ويجب على الجهات التي تقوم بإعداد التقارير المالية إخطار جهات اتخاذ القرارات

بالتغيرات في القوائم المالية. بينما كان محور تساؤل دراسة (عثمان، عبدالكريم، مختار2022) عن تأثير الأرتفاع العام والمستمر للأسعار على الأداء المالي بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في السودان وتوصلت الى أنه أدى التضخم الى عدم الدقة في التنبؤ والتخطيط لإيرادات مؤسسات التعليم العالي بالسودان وزيادة المصروفات واستناداً على ذلك أوصت بضرورة أخذ أثر التضخم في الحسبان عند إعداد الميزانيات. يتضح من خلال إستعراض وتحليل الدراسات السابقة أنها تناولت المشاكل المرتبطة بمحاسبة التضخم من جانب إقتصادي، وأثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية والإفصاح عند إعداد القوائم المالية ومقارنة معايير محاسبة التضخم، وأن بعضها أهتم بجانب القرارات وتقييم الأداء المالي والبعض دراسة انتقادية لمحاسبة التضخم، كما أنها لم تناقش أثر التضخم على عناصر قائمة الدخل وعناصر قائمة المركز المالي في المصارف العاملة في السودان مما تطلب الأمر محاولة المساهمة في سد جزء من هذه الفجوة البحثية من خلال هذه الدراسة.

الإطار المفاهيمي

1- المحاسبة عن تغيرات الأسعار

تعتبر المحاسبة عن تغيرات الأسعار(التضخم) من المشاكل المحاسبية التي تواجه الشركات خاصة في الوقت الحاضر حيث ازداد نشاط هذه الشركات بين الدول المختلفة . ولقد وصلت مشكلة التضخم الى الحد الذي وضع المحاسبين في مواجهة تحديات صعبة حيث أصبح معالجة أثر التغير في القوة الشرائية للعمليات المختلفة في الوحدات الإقتصادية، على عمليات القياس والإتصال المحاسبي من المطالب الأساسية التي تقع على عاتق المحاسبين(بدوي، 1989، ص 142).

تجدر الإشارة الى أنه يتم التعبير أحياناً عن محاسبة التضخم بالمحاسبة عن تغيرات الأسعار أو المحاسبة عن تقلبات الأسعار، وهناك من يرى ان التغير في الأسعار إما أن يكون ارتفاعاً أو إنخفاضاً، فإذا ما ارتفعت الأسعار الى أعلى يفسر الإقتصاديون تلك الظاهرة بأنها تضخم افتصادى والعكس في حالة انخفاض مستوى الأسعار يطلقون عليه اسم الإنكماش الإقتصادي (إبراهيم، 2004، ص 23). وهذا يعني أن التغير في الأسعار بالزيادة أو النقصان يؤثر على المعاملات المالية ولكن تنتشر ظاهرة ارتفاع الأسعار بصورة أكبر .

مداخل المحاسبة عن تغيرات الأسعار:

لمعالجة مشاكل المحاسبة عن تغيرات الأسعار توجد العديد من الطرق المستخدمة في عكس تغيرات الأسعار أهمها(الليثي، 2000، ص 326):-

1- مدخل القوة الشرائية العامة وطبقاً لذلك يعاد صياغة القوائم المالية وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار.

2- مدخل التكلفة الجارية: وفيه يتم قياس بنود الميزانية وفقاً لتكلفة الإحلال وتوجد طرق عدة مختلفة يمكن تطبيقها في هذا الصدد.

يتضح مما تقدم أنه يمكن معالجة مشكلات المحاسبة عن تغيرات الأسعار بإعادة صياغة القوائم وفقاً لتغيرات الأسعار وإعداد قوائم مالية معدلة بآثار التغيرات في الأسعار .

المحاسبة عن تغيرات الأسعار في ظل معايير المحاسبة الدولية:

قد ساعدت معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة تغيرات الأسعار بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (29) التقارير المالية في ظل إقتصاديات التضخم الجامح .

تجدر الإشارة الى أنه سبق أن أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار رقم (15) بعنوان المعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار، والذي أوصي الشركات الكبرى العامة بالافصاح عن المعلومات التالية(تشوي واخرون، ص 315:

1- مبالغ تسوية اهلاك المباني والمصنع والمعدات .

2- مبالغ تسوية تكلفة المبيعات.

3- التسوية أو التسويات المالية إذا كانت عموماً جزءاً من الطريقة المتبعة للتقرير عن معلومات تغيرات الأسعار.

4- إعادة حساب نتائج أعمال المنشأة والتي تعكس الآثار المذكورة في (1)، (2)، (3) عند اللزوم وآية بنود أخرى تحتاجها الطريقة المتبعة والتي يفصح عنها بشكل منفصل.

فإذا اتبعت طريقة التكلفة الجارية فيجب الافصاح عن القيمة الجارية للأراضي والمباني والمعدات، كما يتطلب أيضاً الإفصاح عن الطرق المستخدمة لحسابات تسوية التضخم.

مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية الخارجية، والتي تطبق معايير المحاسبة المالية في إنتاجها وعرضها(مصطفى، 1991، ص 639). ومن الجدير بالذكر أنه لمراعاة عدالة عرض القوائم المالية

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يجب أن تحتوى القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفق النقدى فى نهاية السنة المالية، والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن النتائج الفعلية فى جميع الظروف والتي تؤدى الى أن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة وذلك بالإستناد الى جميع النواحي ذات الأهمية الجوهرية التي تتطلبها تلك المعايير (جربوع وحلس، 2006، ص 263). وتمثل القوائم المالية المنتج النهائي للنظم المحاسبية الذي ينتظره العديد من الأطراف كالمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين وغيرهم من جموع الأطراف الأخرى التي تربطهم صلة بالتقارير المالية (أحمد، 2003، ص 403).

ويلاحظ على هذا التعريف أنه ينظر الى القوائم بإعتبار أنها المخرج الأساسى للنظام المحاسبي الذي ينتظره العديد من الجهات المستفيدة .

بينما يرى آخر يهدف المحاسبون بصفة أساسية أن تعكس القوائم المالية الفعلية للمنشأة قيمة العمليات المالية التي أجزتها خلال فترة مالية معينة وأثبتتها، طبقاً للقواعد المحاسبية بدفاتها المحاسبية وبحيث يظهر كل بند من بنود تلك القوائم عادلاً وواقعياً (فهيمي، ص 409).

يلاحظ على هذا التعريف للقوائم المالية أنه جاء وفقاً لرؤية وأهداف المحاسبين بإعتبار أنهم الجهة التي تقوم بإعداد تلك القوائم . ويذهب البعض الى التفرقة بين القوائم المالية والتقارير المالية بأنه تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية (تركي، 1988، ص 143). ويرى الباحث أن القوائم المالية التي تعد لاتشتمل على كل المعلومات فيما يتعلق بالمنشأة مما يدل على أن التقارير المالية أشمل من القوائم المالية رغم عدم التفرقة بينهما فى الواقع العملى . والتقارير المالية أعم وأشمل من القوائم حيث تشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب التالية (هندي، ص 123):

أ- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وتعتبر جزءاً مكملاً من القوائم المالية والتي تشمل الملاحظات الهامشية، القوائم الإضافية والكشوف الملحقه .

ب- تقرير الإدارة ويشمل عادة، خطاب مجلس الإدارة للمساهمين وتحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل.

ج- تقرير مراجع الحسابات .

يخلص الباحث مما سبق الى القول بأنه تعتبر القوائم المالية أحد التقارير المالية التي تعدها الوحدة المحاسبية بهدف توفير المعلومات التي تخدم الجهات الداخلية والخارجية وتمكنها من اتخاذ القرارات السليمة

كما أن هذه القوائم تتضمن معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة او تقرير الإدارة او تقرير المراجع .

أهداف القوائم المالية :

لازال الجدل مستمراً حول أهداف القوائم المالية بين وجهتي النظر التقليدية والحديثة، حيث ترى النظرة التقليدية أن القوائم المالية توضح إنجاز الإدارة باعتبارها وكياً عن أصحاب الوحدة الاقتصادية في التصرف في أموالها المكلف بها، أما النظرة الحديثة فترى أهميتها للمستثمرين والغير في التنبؤ بنشاط الوحدة الاقتصادية وتقييم أدائها وإجراء المقارنات اللازمة، وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال موارد الوحدة الاقتصادية(عبدالفتاح، ص 1294). ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أهداف القوائم المالية فيمايلي(FASB,1978,P14):

1- توفير البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه الوحدة الاقتصادية .

2- توفير البيانات اللازمة لتقدير صافي التدفقات النقدية المتوقعة من حيث قيمتها وتوقيت حدوثها في ظل ظروف عدم التأكد المحيطة بها .

3- تحديد ممتلكات الوحدة الاقتصادية وما عليها من حقوق أو التزامات سواء لأصحابها أو للغير .

4- توفير البيانات اللازمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية ومقدرتها الكسبية .

5- بيان مصادر أموال الوحدة الاقتصادية وأوجه استخدامها، وما طرأ علي كل منهما من تغيرات خلال فترة مالية معينة

بينما يرى(Wiled&Alguida, 1990,p5) أن الهدف من القوائم المالية هو تقديم تصور واقعي عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية عن طريق المعلومات المالية التي تحتويها.

ومن الإستعراض السابق لأهداف القوائم المالية يتضح للباحث أنه توفر القوائم المالية معلومات عن عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للعمليات الاقتصادية للوحدة المحاسبية .تقدم بيانات تفصيلية عن عناصر الإيرادات والمصروف بقائمة الدخل وعناصر قائمة المركز المالي للوحدة و التغيرات في بنود الأصول والخصوم عن فترة مالية محددة، توفير المعلومات التي تفيد الجهات والطوائف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة . تعتبر القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية لتوصيل معلومات المنشأة وتوضح القوائم المالية مصادر الأموال واستخداماتها كمتابين القدرة الكسبية للمنشأة هذا الى جانب تقديم المعلومات التي تساعد على التنبوء بالمستقبل ومعلومات للتحليل المالي .

أنواع القوائم المالية : تنقسم القوائم المالية الى قسمين هما(إبراهيم، 2007، ص 109):

- 1- قوائم مالية أساسية Primary وهي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منظمة ودورية من الحسابات وتوفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية .
- 2- قوائم مالية ملحقه Supplementary وهي تلك القوائم والتقارير التي تعد إما ملحقات للقوائم المالية الأساسية كتقارير التحليل المالي والمؤشرات الأخرى أو تقارير داخلية تعد من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة .

يتضح للباحث مما سبق أن القوائم المالية التي يمكن أن تعدها المنشأة تنقسم الى نوعين أولهما قوائم مالية أساسية والتي تتمثل في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي . وأن هذا النوع من القوائم يعتبر إعدادها ملزم لأي مؤسسة مالية ربحية . أما النوع الثاني يطلق عليه القوائم الإضافية أو الملحقه يتم إعدادها بصورة اختيارية بهدف زيادة وتوسيع المعلومات التي تتطلبها الطوائف المستفيدة وتمثل هذه القوائم في الأساليب المختلفة التي تستخدمها المنشأة لتوصيل المعلومات المحاسبية ومن أمثلة هذا النوع من القوائم المالية قائمة القيمة المضافة وقائمة التقارير القطاعية وقائمة تفصيلية بيانات القوائم الرئيسية . ومن الجدير بالذكر أنه توجد أنواع من القوائم المالية المستقبلية تسمى (قائمة بروفورما الأرباح) وهي قائمة تعد مقدماً للبيانات المالية التي يفترض تحققها بشأن اقتراح معين أو بشأن الحديث عن إجراء تكملة الأعمال أو للتكيف بأثر رجعي للمحاسبة(أحمد، ص 411).

يلاحظ أن القوائم التي تعد في نهاية الفترة المالية تعرض ماضى قائمة نتائج الأعمال وحاضر قائمة المركز المالي للوحدة الإقتصادية وتساعد في التنبؤ بمستقبلها واتخاذ القرارات.

الدراسة الميدانية:

1-مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين ببعض المصارف السودانية بمدينة الايض في السودان وبلغ حجمه 120 مفردة حيث إختيار عينة قصدية مكونة من 60 مفردة تمثل 50% من مجتمع الدراسة .

2-أداة الدراسة:

أعتمد الباحث على إستخدام الإستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات من العينة حيث تصمم إستبانة لهذا الغرض تكونت من جزئين الجزء الأول تضمن البيانات الشخصية لأفراد العينة من حيث العمر، المؤهل العلمي، التخصص والخبرة في حين تم تخصيص الجزء الثاني من الإستبانة لأسئلة فرضيات الدراسة.

3- الأساليب الاحصائية:

استفاد الباحث من البرنامج الإحصائي المعروف الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات وإختبار الفرضية على مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي:
أ- معامل ألفا كرونباخ Alphacronbach لحساب الثبات والصدق الإحصائي لعبارات فرضية الدراسة.

ب- الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية Means & Standard deviations للإجابات من أفراد العينة ومقياس ليكرت الثلاثي والمدى لحساب درجة الأهمية النسبية للمتوسطات.

ج- إختبار درجة الإستقلالية (t) للعينة الواحدة One-Sample Statistics-t test لإختبار فرضيات الدراسة

4- درجة الأهمية النسبية للأوساط الحسابية حسب لمقياس ليكرت الثلاثي:

تم إستخدام المقياس الثلاثي لليكرت لكل إجابات أفراد العينة وإعطاء الأوزان لكل مستوى من المستويات المقياس وبيان الأهمية النسبية لكل مستوى منها والجدول (1) يبين ذلك على نحو مايلي :

الجدول (1) بيان الأهمية النسبية للأوساط الحسابية حسب المقياس الثلاثي لليكرت لإجابات أفراد

العينة

المقياس	أوافق	محايد	لاأوافق
مقدار الوزن	3	2	1
درجة الأهمية النسبية	3.01-2.35	2.34-1.68	1.67-1
تفسير درجة الأهمية	مرتفعة	متوسطة	منخفضة
القرار	القبول	المحايدة	الرفض

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

الجدول (1) يبين مستويات إجابات أفراد العينة حسب المقياس الثلاثي لليكرت والتي تتمثل في أوافق ومحايد ولا أوافق وقد تم إعطاء كل مستوى وزن من 3 الى 1 حسب الترتيب التنازلي وبما أن أعلى فئة وزنها 3(أوافق) وأدنى فئة (لاأوافق) وزنها 1 كان المدى 2 أي الفرق بين أعلى فئة 3 وأدنى فئة 1 ومن ثم تم حساب الأهمية النسبية والتي تمثل الوسط الفرضي لأغراض التحليل بقسمة المدى على أعلى فئة (3/2) فكانت النتيجة 0.67 وعند إضافة 1 بإعتباره أقل مستوى في المقياس تم حساب درجة الأهمية النسبية لجميع المستويات وعليه إذا كانت درجة

الأهمية النسبية أعلى من مستوى المحايدة (1.68-2.34) يتم القبول وإذا كانت أقل من مستوى المحايدة يتم الرفض وسوف يعتمد الباحث على ذلك في التحليل وإختبار صحة الفرضيات .

5-صدق وثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل الثبات والصدق الداخلي لعبارات الإستبانة من العينة بموجب معادلة ألفا كرونباخ ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الصدق والثبات الإحصائي لإجابات أفراد العينة.

جدول (2) الثبات والصدق الداخلي لعبارات الفرضية

البيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	النتيجة
الفرضية الأولى	8	0.95	0.97	ثبات وصدق عبارات الفرضية
الفرضية الثانية	8	.66	0.81	ثبات وصدق عبارات الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

يتضح من الجدول (2) أن معامل ألفا كرونباخ كان 0.95 للفرضية الأولى و0.66 للفرضية الثانية وهذا يدل على درجة ثبات وإتساق عبارات كل فرضية، كما كانت قيمة معامل الصدق 0.97 للفرضية الأولى و0.81 للفرضية الثانية وهذا أيضاً يشير الى مصداقية عبارات كل فرضية في تحقيق الغرض منها .

6-تحليل بيانات المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة :

الجدول (3)التوزيع التكراري لبيانات المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

النسب المئوية	عددالتكرارات	فئة المتغيرات الشخصية	المتغير الشخصي
10%	6	ثانوي	المستوى التعليمي
60%	36	جامعي	
30%	18	فوق الجامعي	
100%	60	المجموع	
55%	33	المحاسبة	التخصص
45%	27	الأخرى	
100%	60	المجموع	المركز الوظيفي
10%	6	مدير فرع	
11.7%	7	نائب مدير (مراقب صالة)	
15%	9	مراجع داخلي	
63.3%	38	محاسب	
100%	60	المجموع	
25%	15	دون 5 سنوات	الخبرة العملية
30%	18	5سنوات وأقل من 10سنوات	
33.3%	20	10سنوات وأقل من 15سنة	
11.7%	7	15 سنة فأكثر	
100%	60	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

من الجدول رقم (3) أعلاه تم التوصل للإستنتاجات التالية:

أ- تشير مؤهلات عينة الدراسة أن أغلب المبحوثين مؤهلهم العلمي هو جامعي بنسبة 60%، تليها مؤهل فوق الجامعي بنسبة 30%، بينما الثانوي بنسبة 10% مما يشير إلى أن أغلب المبحوثين مؤهلهم جامعي.

ب- من الجدول أعلاه تشير عينة الدراسة أن أغلب المبحوثين تخصصهم هو المحاسبة بنسبة 55% وأن نسبة الأخرى 45%، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة تخصصاتهم المحاسبة مما يزيد من دقة المعلومات.

ج- من الجدول أعلاه يتضح أن وظيفة محاسب شكلت غالبية أفراد العينة بنسبة 63.3% تليها ووظيفة مراجع داخلي بنسبة 15% ثم تليها وظيفة نائب مدير فرع أو مراقب صالحو بنسبة 11.7%، وأخيراً وظيفة مدير فرع بنسبة 10%، مما يشير إلى أن أغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة محاسب الأمر يساعد في معلومات لصالح الدراسة.

د- يتضح من الجدول أعلاه فيما يختص بخبرة عينة الدراسة أن أغلب المبحوثين خبرتهم عند المدى 10 وأقل من 15 سنة وبنسبة 33.3% ويليها النسبة للذين خبرتهم 5 سنوات وأقل من 10 سنوات بنسبة 30% و يليهم الذين خبرتهم اقل من 5 سنوات بنسبة 25. % وأخيراً الذين خبرتهم 15 سنة فأكثر بنسبة 11.7% مما يشير إلى أن خبرة المبحوثين طويلة نسبياً وهذه تدعم إمكانية الاعتماد على معلومات الأستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

7- التحليل واختبار الفرضيات

التحليل الإحصائي لعبارات فرضيات الدراسة:

بغرض التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة تم حساب الأوساط الحسابية

والإنحرافات المعيارية والترتيب وقيمة إختبارت للعينة الواحدة ومستوى المعنوية وذلك لكل عبارة من عبارات الفرضيات كما هو موضح بالجدول المتعلقة بكل فرضية على النحو التالي:

أ- التحليل الإحصائي لعبارات الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى للدراسة على أنه تؤثر تغيرات

الأسعار على عناصر قائمة الدخل بالمصارف وقد تم وضع ثمان عبارات لاثبات صحة هذه الفرضية وبيّن

الجدول رقم (4) الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية والترتيب لكل عبارة من عبارات الفرضية الأولى

بينما الجدول رقم (5) يوضح التحليل الإحصائي لقيمة ت ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لكل عبارة من

عبارات الفرضية الأولى على نحو ما يلي :

جدول رقم (4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات الفرضية الأولى

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
7	0.48	2.80	تؤثر تغيرات الأسعار على إيرادات العمليات المصرفية وفق التكلفة التاريخية
1	5.47	3.88	تؤثر تغيرات الأسعار على المصروفات الإدارية والعمومية بالمصارف
3	0.22	2.95	تؤثر تغيرات الأسعار على المصروفات التسويقية بالمصارف
2	3.92	3.35	تؤثر تغيرات الأسعار على قياس إهلاك الأصول الثابتة بالمصارف
5	0.49	2.83	تؤثر تغيرات الأسعار على قروقات أسعار العملات الأجنبية بالمصارف
6	0.47	2.82	تؤدي تغيرات الأسعار الى قياس غير حقيقي للأرباح التشغيلية للمصارف
8	0.75	2.47	تؤثر تغيرات الأسعار على ربحية المصارف في الأوراق المالية
4	0.32	2.88	تؤثر تغيرات الأسعار على الأرباح الرأسمالية بالمصارف

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

جدول رقم (5) قيمة ت ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية الأولى

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة ت	العبارة
0.00	59	45.17	تؤثر تغيرات الأسعار على إيرادات العمليات المصرفية وفق التكلفة التاريخية
0.00	59	5.50	تؤثر تغيرات الأسعار على المصروفات الإدارية والعمومية بالمصارف
0.00	59	103.97	تؤثر تغيرات الأسعار على المصروفات التسويقية بالمصارف
0.00	59	6.62	تؤثر تغيرات الأسعار على قياس إهلاك الأصول الثابتة بالمصارف
0.00	59	44.53	تؤثر تغيرات الأسعار على قروقات أسعار العملات الأجنبية بالمصارف
0.00	59	46.51	تؤدي تغيرات الأسعار الى قياس غير حقيقي للأرباح التشغيلية للمصارف
0.00	59	25.57	تؤثر تغيرات الأسعار على ربحية المصارف في الأوراق المالية
0.00	59	68.99	تؤثر تغيرات الأسعار على الأرباح الرأسمالية بالمصارف

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

تشير نتائج الجدولين رقم (4) ورقم (5) إلى الأتي :

1- أن العبارة الثانية للفرضية الأولى تؤثر تغيرات الأسعار على المصروفات الإدارية والعمومية بالمصارف قد حصلت على الترتيب الأول بين بقية العبارات وبمتوسط حسابي 3.88 وهو

أعلى من الوسط الحسابي الفرضي وبإخلاف معياري 5.47 وكانت قيمة (ت) 5.50 وبمستوى معنوية أقل من 0.05 وهذا يشير الى أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار والمصرفيات الإدارية والعمومية لصالح الفرضية الأولى مما يؤثر على قائمة الدخل بالمصارف .

2- كانت العبارة الرابعة تؤثر تغيرات الأسعار على قياس إهلاك الأصول الثابتة بالمصارف في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي 3.35 وهذا يمثل نسبة عالية من الوسط الفرضي وذلك بإخلاف معياري 3.92 وقيمة (ت) 6.62 ومستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وذلك يشير الى علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وقياس إهلاك الأصول الثابتة بقائمة الدخل بالمصارف ولصالح الفرضية الأولى.

3- في حين أنه جاءت العبارة الثالثة تؤثر تغيرات الأسعار على المصرفيات التسويقية بالمصارف في المرتبة الثالثة وبوسط حسابي 2.95 ومقياس تشتت بإخلاف معياري صغير 0.22 وكانت قيمة (ت) 103.97 ومستوى معنوية أقل من 0.05 عند درجة الحرية 59 وهذا يعني أن العبارة تشير الى وجود علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار والمصرفيات التسويقية بقائمة الدخل في إتجاه يدعم الفرضية الأولى للدراسة.

4- العبارة الثامنة من أسئلة الفرضية الأولى وهي تؤثر تغيرات الأسعار على الأرباح الرأسمالية بالمصارف كانت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي 2.88 وإخلاف معياري قليل التشتت 0.32 وقيمة (ت) 68.99 وبمستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار والأرباح الرأسمالية بالمصارف ولصالح الفرضية الأولى للدراسة .

5- أما العبارة الخامسة تؤثر تغيرات الأسعار على فروقات أسعار العملات الأجنبية بالمصارف في المرتبة الخامسة وبوسط حسابي 2.83 وإخلاف معياري 0.49 وقيمة (ت) 44.53 عند مستوى معنوية أقل من 0.05 وعند درجة حرية 59 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وفروقات أسعار العملات الأجنبية بقائمة الدخل بالمصارف ولصالح الفرضية الأولى للدراسة.

6- العبارة السادسة من أسئلة الفرضية الأولى وهي تؤدي تغيرات الأسعار الى قياس غير حقيقي للأرباح التشغيلية للمصارف كانت في الترتيب السادس وبمتوسط حسابي 2.82

وإنحراف معياري قليل التشتت 0.47 وقيمة (ت) 46.51 ومستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار والقياس غير الحقيقي في الأرباح التشغيلية بالمصارف ولصالح الفرضية الأولى للدراسة .

7- في حين أنه جاءت العبارة الأولى تؤثر تغيرات الأسعار على إيرادات العمليات المصرفية وفق التكلفة التاريخية في المرتبة السابعة وبوسط حسابي 2.80 ومقياس تشتت بإنحراف معياري صغير 0.48 وكانت قيمة (ت) 45.17 ومستوى معنوية أقل من 0.05 عند درجة الحرية 59 وهذا يعني أن هذه العبارة تشير الى وجود علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وإيرادات العمليات المصرفية وفق التكلفة التاريخية بقائمة الدخل في إتجاه صالح الفرضية الأولى للدراسة.

8- العبارة السابعة من أسئلة الفرضية الأولى وهي تؤثر تغيرات الأسعار على ربحية المصارف في الأوراق المالية كانت في الترتيب الأخير بين عبارات الفرضية الأولى وبمتوسط حسابي 2.47 ولكنه أعلى من الوسط الفرضي وإنحراف معياري قليل التشتت 0.75 وقيمة (ت) 25.57 ومستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وربحية المصارف في الأوراق المالية مما يؤثر على الدخل ولصالح الفرضية الأولى للدراسة .

يتضح من التحليل السابق استناداً على بيانات الأحصاء الوصفي والتحليلي بالجدول رقم (4) والجدول رقم (5) أن الأوساط الحسابية تتراوح ما بين 2.47 و3.88 والإنحرافات المعيارية ما بين 0.22 و 3.92 ومستوى المعنوية أقل من 0.05 عند درجة حرية 59 ورغم تفاوت درجة الترتيب بين هذه العبارات هذا يدل على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الفرضية الأولى مما يؤكد صحة كل عبارة للغرض الذي وضعت من أجله وهو أثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة الدخل بالمصارف التي تمثل عينة الدراسة.

ب- التحليل الإحصائي لعبارات الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة المركز المالي بالمصارف وقد تم أيضاً وضع ثمان عبارات لاثبات صحة هذه الفرضية ويبين الجدول رقم (6) الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية والرتبة لعبارات الفرضية الثانية بينما الجدول رقم (7) يوضح التحليل الإحصائي لقيمة ت ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لكل عبارة من عبارات الفرضية الثانية على نحو ما يلي :

جدول رقم (6) الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية والترتيب لعبارات الفرضية الثانية

الرتبة	الإنحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
3	0.62	2.70	تؤثر تغيرات الأسعار على أرصدة السيولة النقدية بالمصارف
2	0.57	2.75	تؤدي تغيرات الأسعار على إنخفاض القوة الشرائية لوحددة النقد بالمصارف
7	0.76	2.38	تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة الأصول والخصوم المتداولة بالمصارف
5	0.75	2.53	تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة استبدال الأصول الثابتة بالمصارف
1	4.00	3.05	تؤدي تغيرات الأسعار الى انخفاض قيمة رأس المال بالمصارف
8	0.85	2.17	تؤثر تغيرات الأسعار على قياس القيمة الحالية للنقود للمصارف
4	0.64	2.62	تؤثر تغيرات الأسعار على قيمة السندات بالمصارف
6	0.75	2.50	تؤثر تغيرات الأسعار على التمويل طويل الأجل بالمصارف

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

جدول رقم (7) قيمة ت ودرجة الحرية ومستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية الثانية

مستوى المعنوية	درجة الحرية	قيمة ت	العبارة
0.00	59	33.79	تؤثر تغيرات الأسعار على أرصدة السيولة النقدية بالمصارف
0.00	59	37.29	تؤدي تغيرات الأسعار على إنخفاض القوة الشرائية لوحددة النقد بالمصارف
0.00	59	24.25	تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة الأصول والخصوم المتداولة بالمصارف
0.00	59	26.27	تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة استبدال الأصول الثابتة بالمصارف
0.00	59	5.91	تؤدي تغيرات الأسعار الى انخفاض قيمة رأس المال بالمصارف
0.00	59	19.81	تؤثر تغيرات الأسعار على قياس القيمة الحالية للنقود للمصارف
0.00	59	31.66	تؤثر تغيرات الأسعار على قيمة السندات بالمصارف
0.00	59	25.89	تؤثر تغيرات الأسعار على التمويل طويل الأجل بالمصارف

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

تشير نتائج الجدولين رقم (6) ورقم (7) أعلاه إلى الأتي :

1- أن العبارة الخامسة تؤدي تغيرات الأسعار الى انخفاض قيمة رأس المال بالمصارف قد حصلت على الترتيب الأول بين بقية العبارات وبمتوسط حسابي 3.05 وهو أعلى من الوسط الحسابي

الفرضي وبإنحراف معياري 4.00 وكانت قيمة (ت) 5.91 وبمستوى معنوية أقل من 0.05 وهذا يشير الى أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وإنخفاض قيمة رأس المال بقائمة المركز المالي للمصارف ولصالح الفرضية الثانية للدراسة.

2- كانت العبارة الثانية تؤدي تغيرات الأسعار إلى إنخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بالمصارف في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي 2.75 وهذا يمثل نسبة أعلى من الوسط الفرضي وذلك بإنحراف معياري 0.57 وقيمة (ت) 37.29 ومستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وذلك يشير الى علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار و إنخفاض القوة الشرائية لوحدة بالمصارف ولصالح الفرضية الثانية للدراسة.

3- في حين أنه جاءت العبارة الأولى للفرضية الثانية تؤثر تغيرات الأسعار على أعلى أرصدة السيولة النقدية بالمصارف في المرتبة الثالثة وبوسط حسابي 2.70 ومقياس تشتت بإنحراف معياري 0.62 وكانت قيمة (ت) 33.79 ومستوى معنوية أقل من 0.05 عند درجة الحرية 59 وهذا يعني أن العبارة تشير الى وجود علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار و على أرصدة السيولة النقدية في إتجاه يدعم الفرضية الثانية للدراسة.

4- العبارة السابعة من أسئلة الفرضية الثانية وهي تؤثر تغيرات الأسعار على قيمة السندات بالمصارف بالمصارف كانت في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي 2.62 وإنحراف معياري قليل التشتت 0.64 وقيمة (ت) 31.66 وبمستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار و قيمة السندات في قائمة المركز المالي بالمصارف ولصالح الفرضية الثانية للدراسة .

5- أما العبارة الرابعة تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة استبدال الأصول الثابتة بالمصارف في المرتبة الخامسة وبوسط حسابي 2.53 وإنحراف معياري 0.75 وقيمة (ت) 26.27 عند مستوى معنوية أقل من 0.05 وعند درجة حرية 59 وهذا يدل على وجود علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار و تكلفة استبدال الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بالمصارف ولصالح الفرضية الثانية للدراسة.

6- العبارة الثامنة من أسئلة الفرضية الثانية وهي تؤثر تغيرات الأسعار على التمويل طويل الأجل بالمصارف كانت في الترتيب السادس وبمتوسط حسابي 2.50 وإنحراف معياري لقياس التشتت 0.75 وقيمة (ت) 25.89 ومستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وهذا يدل

على أنه توجد علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار والتمويل طويل الأجل بالمصارف ولصالح
غرض الفرضية الثانية للدراسة .

7- في حين أنه جاءت العبارة الثالثة للفرضية الثانية تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة الأصول
والخصوم المتداولة بالمصارف في المرتبة السابعة وبوسط حسابي 2.38 ومقياس تشتت بإنحراف
معياري 0.76 وكانت قيمة (ت) 24.25 ومستوى معنوية أقل من 0.05 عند درجة الحرية
59 وهذا يعني أن هذه العبارة تشير الى وجود علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وتكلفة
الأصول والخصوم المتداولة في قائمة المركز المالي بالمصارف في إتجاه لصالح الفرضية الثانية
للدراسة.

8- العبارة السادسة من أسئلة الفرضية الثانية وهي تؤثر تغيرات الأسعار على قياس القيمة
الحالية للنقود بالمصارف كانت في الترتيب الأخير بين عبارات الفرضية الأولى وبمتوسط حسابي
2.17 ولكنه أعلى من الوسط الحسابي البسيط 2 وإنحراف معياري قليل التشتت 0.85
وقيمة (ت) 25.57 ومستوى معنوية 0.00 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على أنه توجد
علاقة معنوية بين تغيرات الأسعار وقياس القيمة الحالية للنقود للمصارف ولصالح الفرضية الثانية
للدراسة .

يتضح من التحليل السابق استناداً على بيانات الأحصاء الوصفي والتحليلي بالجدول رقم (6) والجدول
رقم (7) أن الأوساط الحسابية تتراوح ما بين 2.17 و 3.05 والإنحرافات المعيارية ما بين 0.22 و 3.92
ومستوى المعنوية أقل من 0.05 عند درجة حرية 59 ورغم تفاوت درجة الترتيب بين هذه العبارات هذا
يدل على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الفرضية الأولى
مما يؤكد صحة كل عبارة للغرض الذي وضعت من أجله وهو أثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة المركز
المالي بالمصارف عينة الدراسة

إختبار الفرضيات :

لإختبار فرضيات الدراسة أعتمدت الدراسة على نتائج إختبارات للعينة الواحدة لجميع عبارات الفرضية
ويتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي لجميع عبارات كل فرضية أكبر من الوسط الفرضي
2.34 ومستوى المعنوية يساوي أو أقل من 0.05

إختبار الفرضية الأولى: تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة الدخل بالمصارف.

ويوضح الجدول رقم (8) نتائج إختبار (ت) والوسط الحاسبي الفعلي والوسط الفرضي (درجة الأهمية) وفقاً لمقياس ليكرت المستخدم وفرق الوسط الحسابي ومستوى المعنوية ودرجة الحرية وذلك لجميع عبارات الفرضية الأولى للدراسة كما يلي:

جدول رقم (8) نتائج إختبار الفرضية الأولى للدراسة

الوسط الحاسبي	الوسط الفرضي	فرق الأوساط الحسابية	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
3.00	2.34	0.66	43.36	59	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

يتضح من الجدول رقم (8) أعلاه أن نتيجة إختبار فرضية الدراسة أظهرت وسط حسابي 3.00 وهي أكبر من الوسط الفرضي 2.34 وأن فرق الأوساط كان 0.66 وقيمة ت 43.36 وبمستوى معنوية 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى للدراسة مما يعني رفض فرض العدم لا تؤثر تغيرات الأسعار على قائمة الدخل بالمصارف وقبول فرض الثبات الذي ينص على أنه: (تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة الدخل بالمصارف).

إختبار الفرضية الثانية: تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة المركز المالي بالمصارف.

يوضح الجدول رقم (9) نتائج إختبار (ت) والوسط الحاسبي الفعلي والوسط الحسابي الفرضي (درجة الأهمية) وفقاً لمقياس ليكرت المستخدم وفرق الوسط الحسابي ومستوى المعنوية عند درجة حرية 59 وذلك لجميع عبارات الفرضية الثانية للدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (9) نتائج إختبار الفرضية الثانية للدراسة

الوسط الحاسبي	الوسط الفرضي	فرق الأوساط الحسابية	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى المعنوية
2.59	2.34	0.25	25.61	59	0.00

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2022م .

يتضح من الجدول (9) أعلاه أن نتيجة إختبار الفرضية الثانية للدراسة أظهرت وسط حسابي 2.59 وهي أكبر من الوسط الفرضي 2.34 وأن فرق الأوساط كان 0.25 وقيمة ت 25.61 وبمستوى معنوية 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 عند درجة حرية 59 وهذا يدل على عدم وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى للدراسة مما يعني رفض فرض

العدم لا تؤثر تغيرات الأسعار على قائمة المركز المالي بالمصارف وقبول فرض الثبات الذي ينص على أنه:
(تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة المركز المالي بالمصارف).
النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم اثبات صحة جميع فرضيات الدراسة توصلت
الدراسة للنتائج التالية :

- 1-تؤثر تغيرات الأسعار على عناصر الإيرادات وفق التكلفة التاريخية في قائمة الدخل بالمصارف.
- 2- تؤثر تغيرات الأسعار على بنود المصروفات في قائمة الدخل بالمصارف.
- 3-تؤثر تغيرات الأسعار على الأرباح التشغيلية والرأسمالية وأرباح الأستثمار في الأوراق المالية للمصارف .
- 4-تؤثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار على الأرصدة النقدية والقوة الشرائية لوحدة النقد بالمصارف .
- 5-تؤثر تغيرات الأسعار على تكلفة الأصول والخصوم المتداولة والأصول الثابتة بالمصارف.
- 6- تؤثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار على انخفاض قيمة رأس المال بالمصارف .
- 7- تؤثر تغيرات الأسعار على قيمة السندات والخصوم طويلة الأجل بالمصارف .

التوصيات :

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بالأتي :

- 1-على إدارات المصارف ضرورة تبني الأساليب المحاسبية التي تعالج أثر تغيرات الأسعار على عناصر قائمة الدخل بالمصارف .
- 2-أهمية العمل على تجنب أثر تغيرات الأسعار على عناصر الأصول بقائمة المركز المالي بالمصارف .
- 3-على المصارف وضع آلية للتعرف عن الاضرار الناتجة عن أثر تغيرات الأسعار على بنود الخصوم وطرق معالجتها بقائمة المركز المالي بالمصارف .
- 4س-ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر العاملة بالمصارف عن ممارسة المحاسبة عن تغيرات الأسعار.
- 5- إجراء دراسات تطبيقية مقارنة بين المصارف والقطاعات الأخرى لقياس أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار على جودة معلومات القوائم المالية .
- 6- على المصارف ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة التي تهتم بقضايا المحاسبة عن تغيرات الأسعار .

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، الهادي آدم محمد، (2005)، " المحاسبة عن تغيرات الأسعار الإطار الفكري والمجال التطبيقي"، غير ذاك دار النشر، الخرطوم، السودان .
2. ابراهيم، الهادي آدم محمد، (2007)، " نظرية المحاسبة"، الخرطوم: مطابع صك العملة، السودان.
3. أحمد، عبدالقادر أحمد، (2003)، " مشاكل المعايير الحالية لقياس الربح ودورها في ظهور قوائم بروفورما الأرباح"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، فرع جامعة الزقازيق، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثاني، مصر.
4. أحمد، ابراهيم المهدي وحيمدي، يوسف ممدو، (2022)، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، دراسة ميدانية من وجهة أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها وجامعة فران والمحاسبين القانونيين بمنطقة مزرق، مجلة جامعة فزان العلمية العدد الأول، ليبيا.
5. بدوي، محمد عباس، (1989)، " تحليل وتقييم وتطوير مداخل ترجمة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد الثالث عشر، العددان الثالث والرابع، المملكة العربية السعودية .
6. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (1988)، " مدى الحاجة إلى تطوير التقارير المالية للوحدات الإدارية الحكومية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، العدد الثامن والخمسون، المملكة العربية السعودية .
7. جربوع، يوسف محمد وحلس، سالم عبدالله، (2006)، " تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في دولة فلسطين _ دراسة ميدانية تحليلية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، مصر .
8. الرفاتي، علاء الدين عادل، (2008)، ظاهرة التضخم تحد كبير للمحاسبة في الإقتصاد الفلسطيني قطاع غزة، مجلة تنمية الرفادين، العدد 89(30) كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
9. طالب، مهند مجيد، (2016)، انعكاسات التغيرات في المستوى العام للأسعار على مدى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العراقية، مجلة الدنانير، العدد 9، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة العراقية، العراق.

10. عبد الفتاح، زكريا فريد، (1992)، تطوير الحسابات والقوائم المالية الختامية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثالث، العدد الثاني، مصر.
11. عثمان، مزمل عوض الكريم أحمد، عبدالكريم، محمد عمر المبارك، مختار، سوزان عبدالله الفضل، (2022)، التضخم وأثره على الأداء المالي بمؤسسات التعليم العالي بالسودان بالتطبيق على كلية الشرق وجامعة كسلا، (مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان.
12. فردريك تشوي، فردريك وآخرون، تعريب زايد، محمد عصام الدين، (2004)، " المحاسبة الدولية"، الرياض: دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
13. فهمي، صلاح الدين عبدالرحمن، (2000)، " مقارنة معايير المحاسبة الدولي (IAS) شرح . تحليل . نقد"، ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر .
14. الليثي، فؤاد محمد، (2003)، " نظرية المحاسبة المدخل المعاصر"، القاهرة: دار النهضة العربية، مصر.
15. مصطفى، كمال خليفة أبو زيد، (1991)، " دراسة انتقادية لمدائل وضع معايير المحاسبة المالية بهدف التوصل الى إطار عام ملائم لوضع المعايير في مصر"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الخامس عشر، العدد الخامس، مصر.
16. هلالى، اسامة احمد جمال، (2022)، مدى حاجة البيئة المصرية الي معيار محاسبي عن محاسبة التضخم من منظور ملاءمة المعلومات، دراسة، دراسة اختبارية، مجلة الفكر المحاسبي المجلد 26 العدد 3، جامعة عين شمس، مصر.
17. هندی، نصر الدين محمد على، (1998)، " مدى تمشى الإفصاح المحاسبي فى البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح العالمية"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، السنة السابعة عشر، العدد الخامس والعشرون، مصر.
18. Odunayo Olareaju, Mzwandile Mbambo and Brian Ngiba, (2020), Effects of Inflation Accounting on organizational decisions and financial performance in South African retail stores, problems and perspectives in management 18(4).

19. Sulucay, Ismail Itakki, (1992), Inflation accounting methods and their effectiveness, master of management thesis , Naval postgraduate school, Monterey, California. <http://M//hdi.handle.net>.
20. Ken Wiled , and Al Guida, (1990) , " Manual of Financial Reporting and Accounting " , Tauche Rass Co., UK .
21. Vincent, Konadu Tawiha, Muhaherawa Benjamin and Mukakibibi Dorothee, (2015), Inflation accounting: More questions than , more answers. International journal of management, It and Engineering (IJMIE), <http://www.ijmra.us>.
22. FASB , (1978), " Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises ” Statement of Financial Accounting Concepts No. 1 (Stamford , Conn, FASB)